

المبحث الاول
من دراسة بعنوان :
**Gender, Cities and
Climate Change**
Gotelind Alber

Thematic report prepared for Cities and Climate
Change

Global Report on Human Settlements 2011

Available from <http://www.unhabitat.org/grhs/2011>

**لماذا تعد المساواة بين الجنسين مهمة
في معالجة المدن وتغير المناخ ؟**

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة والأساس المنطقي

المدن والجنس

يعد البعد الجنساني للمستوطنات البشرية قضية بحث وسياسة حضرية ذات تاريخ طويل . جدول أعمال الموئل يتضمن أحكاماً مختلفة بشأن نوع الجنس . وقد تم تناول الأبعاد الجنسانية للقضايا الرئيسية المتعلقة بالمستوطنات البشرية ، مثل الفقر والجنس الحضري ، حقوق المرأة في السكن والأرض والممتلكات ، المياه والصرف الصحي ، تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المرأة في الحكومة المحلية . تتضمن استجابة شبكات المدن كتيبات إرشادية والتزامات بالمساواة بين الجنسين في المدينة .

المدن وتغير المناخ

لقد أدرك دور المدن الحاسم في سياسة تغير المناخ على مدار العشرين عامًا الماضية أو نحو ذلك ، حتى قبل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من قبل المجتمع الدولي . خلال النصف الأول من التسعينيات ، بدأت الحكومات المحلية في مواجهة التحدي ، واعتمدت التزامات لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، وأقامت شبكات ، وبدأت في تنفيذ سياسة المناخ على المستوى المحلي . وباستثناء عددا قليلا من المنشورات ، تناول الباحثون هذه القضية في وقت لاحق . ومنذ ذلك الحين ، تم إجراء دراسات كبيرة حول المدن وتغير المناخ ، وتم الاعتراف جيداً بدورهم الحاسم في التخفيف والتكيف . وتجدر الإشارة إلى أن الرواد في هذا المجال كانوا بشكل رئيسي مدن من البلدان المتقدمة الذين كانوا يعملون على تخفيف المشكلة ، بينما في البلدان النامية ما تزال سياسة المناخ على مستوى المدينة قضية ناشئة وتركز بشكل أساسي على التكيف .

النوع الاجتماعي وتغير المناخ

في حين أن العلاقة بين الجنسين والبيئة بشكل عام كانت قضية لسنوات عديدة ، لم تبدأ العلاقة بين تغير المناخ والجنس في تلقي الاهتمام إلا خلال العقد الماضي . قام عدد من المنشورات بتحليل الروابط المختلفة ، ولا سيما التأثيرات المتباينة لتغير المناخ ، وغياب المرأة في سياسة المناخ ، ولكن أيضاً الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة إذا شاركت بشكل كامل . وقد تم دفع هذا الموضوع الناشئ إلى الأمام من قبل

المنظمات النسائية ودعمه من قبل منظمات التنمية التي لديها دراية بالصلة بين النوع الاجتماعي والفقير ، ونقص الوصول إلى الطاقة والمياه ، وغيرها من المشاكل التي تتفاقم بسبب آثار تغير المناخ . فيما يتعلق بالتعرض لتأثيرات تغير المناخ ، يلعب الفقر دورًا رئيسيًا . بسبب الظروف المعيشية للفقراء ، فإنهم غالبًا ما يكونون أكثر تعرضًا للمخاطر ، ولديهم خيارات أقل لتجنب الآثار أو التعامل معها . وبما أن أكثر من 70% من فقراء العالم هم من الإناث ، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فإن نسبة النساء بين الفئات الأكثر ضعفًا مرتفعة بشكل غير متناسب . علاوة على ذلك ، هناك عوامل إضافية تشير إلى أن الضعف ينطوي على فوارق كبيرة بين الجنسين والتي يجب أخذها في الحسبان . مزيدًا من التفاصيل متوفرة في المبحث الرابع .

وهكذا ، فإن الروابط الثلاثة بين تغير المناخ والجنس والمدن راسخة ومدعومة بالممارسة ونتائج البحوث . ومع ذلك ، لم تتم مناقشة كيفية عمل هذه الروابط الثلاثة معًا ، وكيف يتعين على المدن والجهات الفاعلة الأخرى الاستجابة لتعقيد الصورة بأكملها . هذه الورقة هي محاولة لتقييم المعرفة الموجودة ، وتحديد الفجوات ، وإنتاج توصيات أولية لصانعي السياسات على المستويات الحضرية والوطنية والدولية .

على المستوى المحلي ، هناك مجموعة من أوجه عدم المساواة والظلم واضحة وملموسة بشكل مباشر . في معظم المدن في جميع أنحاء العالم ، يكون الفاصل بين المتميزين والمحرومين كبيرًا مثل الفجوة العالمية بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نموًا ، من الآخرين مزدحمين معًا في أحياء فقيرة . يتراوح حجم البصمات الكربونية للمواطنين المختلفين من كبير جدًا إلى صفر تقريبًا . عادة ما يكون للفئات الأشد فقرًا ، مثل سكان الأحياء السكنية الفقيرة ، أقل بصمة كربونية ، علاوة على ذلك ، فهم غالبًا ما يعيشون في المناطق الأكثر تعرضًا لمخاطر المناخ ، مثل الانهيارات الأرضية أو المناطق المعرضة للفيضانات . ترتبط أوجه عدم المساواة هذه بالدخل ، والطبقة ، والعمر ، والعرق ، والعرق ، والحالة الصحية ، وما إلى ذلك . ضمن كل هذه التفاوتات ، يؤدي الجنس إلى مزيد من التمايز ، وفي معظم الحالات ، يؤدي إلى تأثيرات مختلفة لتغير المناخ على النساء والرجال . "ضمن الفئات السكانية ذات الدخل المنخفض ، غالبًا ما تعاني النساء من نقاط ضعف معينة نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين" .

تعتمد قابلية التأثر على التعرض للآثار السلبية لتقلب المناخ والقدرة على تجنب هذه الآثار أو التعامل معها . تعتمد هذه القدرة على الدخل والأصول والتعليم والمعرفة ، وهنا مرة أخرى ، هناك تحيز جنساني . كما هو موضح في المربع 1 ، في جميع أنحاء العالم ، تنخفض دخول النساء ، وتواجه في بعض البلدان قيودًا بسبب الأعراف الثقافية ، وهي مسؤولة عن الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر . وغالبًا ما يؤدي هذا الأخير إلى زيادة عبء العمل على النساء بعد الكوارث والظواهر الجوية الشديدة ، على سبيل المثال عندما يكون توفير الوقود والغذاء والماء أكثر صعوبة ويحتاج أفراد الأسرة المرضى إلى العناية بهم . ومع ذلك ، فإن تقسيم العمل بين الجنسين هو أيضًا عامل مهم للدور الحاسم للمرأة في التخفيف ، حيث أن العديد من القرارات ذات الصلة تؤثر على :-

• تؤخذ انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى الأسرة . نظرًا لدورهن في المجتمع ، وأولوياتهن واحتياجاتهن ، ومعرفتهن ، وقدراتهن ، وخبرتهن العملية ، فإنهن أيضًا فاعلات أساسيات في الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز صمود المجتمع .

• لسببين رئيسيين ، يجب معالجة قضايا المساواة بين الجنسين في سياسة المناخ على جميع المستويات ، وبالتالي على مستوى المدينة ، كذلك :

أولاً ، إنها مسألة مساواة وإنصاف . المعايير والقواعد الحالية تتطلب معالجة قضايا النوع الاجتماعي على جميع المستويات من أجل العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة . **أولاً** ، يجب أن يشارك كل من النساء والرجال على قدم المساواة وبشكل هادف في التخطيط واتخاذ القرار . **ثانيًا** ، إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني كأداة لتقييم الآثار المختلفة على النساء والرجال للتشريعات

والسياسات والبرامج المخطط لها أمر مطلوب في جميع المجالات وعلى جميع المستويات ، بما في ذلك سياسة المناخ ، بما في ذلك على مستوى المدينة . هذا أمر بالغ الأهمية ، لأن تغير المناخ وسياسة المناخ قد يؤديان إلى تفاقم عدم المساواة القائمة . بعبارة أخرى ، يجب أن يؤخذ العمل نحو المساواة بين الجنسين كقضية بحد ذاتها في الحسابان في جميع السياسات ، وبالتالي أيضاً في سياسة المناخ .

ثانياً ، إنها مسألة فعالية وكفاءة سياسة المناخ . من دون مراعاة قضايا النوع الاجتماعي ، من المرجح جداً أن تكون العديد من سياسات وتدابير تغير المناخ أقل فاعلية لأنها قد تصل وتشارك جزءاً فقط من المواطنين ، أو قد تكون نتائجها ضارة بفئات اجتماعية معينة . إن انبعاثات الغازات الدفينة ليست صناعة ومحطات طاقة بل استهلاك . من أجل معالجة الاستهلاك ، يجب أن تستهدف السياسات جميع المستهلكين المعنيين ، وبالتالي ، فإن السياسات المناخية الشاملة والمراعية للاعتبارات الجنسانية هي فقط التي ستكون قادرة على الوصول إلى غالبية المواطنين . وينطبق هذا بشكل خاص على الحكومات المحلية ، التي هي ، باعتبارها المستوى السياسي الأقرب للمواطنين ، في وضع ممتاز للتأثير على سلوكهم . أما بالنسبة لتأثيرات تغير المناخ ، فإن المدن والمواطنين تتأثر بشكل مباشر وفوري . إن توجيه إجراءات التكيف إلى الفئات الأكثر ضعفاً من شأنه أن ينقذ المزيد من الأرواح ويقلل من عدد الإصابات ويخفف من مشاكل ما بعد الكارثة . لتحسين القدرة على الصمود كاستجابة طويلة الأمد لمخاطر المناخ يجب ، أولاً وقبل كل شيء ، النظر إلى أفقر شرائح المجتمع وبالتالي أضعفها والتي تشمل النساء بشكل غير متناسب . بعبارة أخرى ، من أجل أن تكون سياسة المناخ فعالة وتنفيذاً في مختلف القطاعات مثل الطاقة والنقل وإدارة المياه والحد من مخاطر الكوارث ، يجب أن تستجيب لاحتياجات المواطنين ووصولهم إلى الموارد والخدمات والبنية التحتية . لا يمكن أن تكون هذه الاستجابة فعالة إلا إذا أخذت في الحساب الفروق في احتياجات وفرص النساء والرجال بسبب أدوارهم المختلفة وعلاقات القوة بين الجنسين

الإطار 1.

عوامل عدم المساواة بين الجنسين

حتى مقابل نفس العمل ، تحصل النساء على أجر أقل ، ويبدو أن هذه الفجوة مستمرة . في أستراليا ، على سبيل المثال ، بدأت نسبة دخل الإناث إلى دخل الذكور في الاستقرار خلال الثمانينيات ، ولكن خلال التسعينيات ، انخفضت النسبة مرة أخرى حتى وصلت إلى مستويات 1980 . تعاني النساء ، وخاصة الشابات منهن ، من بطالة أكثر من الرجال ولفترات أطول من الرجال تُظهر البيانات الحديثة ، على سبيل المثال من المفوضية الأوروبية ، أن النساء يعملن بشكل رئيسي في القطاعات والمهن "المؤنثة" ويظنن في فئات وظيفية أقل مع وصول أقل إلى المناصب العليا . ما تزال الشابات يميلن إلى اختيار هذه المهن "النسائية" ، بينما نصيبتهم في وظائف الهندسة والتصنيع والبناء أقل من 25%

في جميع البلدان التي تتوفر فيها دراسات حول استخدام الوقت ، يقضي الرجال وقتاً أطول من يوم عملهم في عمل موجه نحو السوق ، بينما تقضي النساء وقتاً أطول من الرجال في أعمال الرعاية . على سبيل المثال ، ترد أدناه النسبة بين أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل بأجر للرجال والنساء في بعض البلدان :

	Men	Wo men
Argentina	0.26	1.39
India	0.09	2.00
South Korea	0.14	1.13
South Africa	0.43	1.85
Sweden	0.56	1.15

في العديد من البلدان النامية ، يشكل جمع المياه والوقود جزءًا كبيرًا من العمل غير المأجور الذي تقوم به النساء بشكل أساسي . ويقدر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن النساء والأطفال في أفريقيا يقضون 40 مليار ساعة كل عام في جمع المياه في مدن جنوب إفريقيا ، يتعين على أكثر من 40% من الأسر المعيشية في المناطق العشوائية و 5% في المناطق الرسمية الحصول على المياه خارج الموقع ، وفي أكثر من 50% من الأسر ، تتحمل النساء والفتيات وحدهن المسؤولية عن المياه في حين أن الرجال هم الجامعون الرئيسيون فقط في ربع الأسر . اعتمادًا على مسافة مصدر المياه ، يستغرق جمع المياه 40 دقيقة على الأقل ، وحتى 70 دقيقة يوميًا . يعمل ما لا يقل عن 60% من النساء العاملات في البلدان النامية في العمالة غير الرسمية التي تعد عمومًا مصدر دخل للنساء أكبر منه بالنسبة للرجال . على سبيل المثال ، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، تعمل 84% من النساء في القطاعات غير الزراعية بشكل غير رسمي ، مقابل 63% من الرجال . من بين العاملين في المنزل الذين يقدر عددهم بنحو 100 مليون عامل في العالم ، فإن الغالبية العظمى منهم من النساء . على سبيل المثال ، في جنوب آسيا ، 80% من العاملين في المنزل هم من النساء . في باكستان في عام 2001 ، امتلكت النساء أقل من 3% من قطع الأرض ، على الرغم من أن اللوائح القانونية في معظم الحالات تسمح لهن بامتلاك الأرض .

تعد الأمية أكثر شيوعًا بين النساء من الرجال (وبالتالي فإن وصول النساء إلى المعلومات أقل ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتغير المناخ ومخاطره) ، حيث إن ثلثي الأميين في العالم البالغ عددهم 876 مليون هم من النساء . تفتقر النساء أكثر من الرجال إلى مهارات الكمبيوتر الأساسية اللازمة لاستخدام الإنترنت والوسائط الجديدة الأخرى .

من الآثار الرئيسية لتغير المناخ في المناطق الحضرية الكوارث الناجمة عن الأخطار المناخية مثل الأعاصير والعواصف والفيضانات والانهيئات الأرضية والجفاف وتدمير المباني والبنية التحتية ، والتأثير بشكل خاص على الفئات الفقيرة والمهمشة في المستوطنات غير الرسمية . أما بالنسبة للآثار القصيرة والطويلة الأجل للكوارث ، فإن الأبعاد الجنسانية معترف بها على نطاق واسع وقد تم بالفعل إنتاج قدر كبير من العمل الذي يمكن تطبيقه بشكل مباشر على الكوارث المتعلقة بتغير المناخ .

"في حالة وقوع كارثة ما ، قد تبدو الاهتمامات الجنسانية ترفًا يمكن أن ينتظر ريثما يتم معالجة الأمور الأكثر إلحاحًا . ومع ذلك ، فإن الفشل في معالجة عدم المساواة بين الجنسين فور وقوع الكارثة وطوال فترة الاستجابة يمكن أن يحكم على النساء والفتيات بمساعدات أقل ، وفرص أقل للحياة ، واعتلال الصحة ، والعنف ، وحتى الموت . للحد من المعاناة في المستقبل أثناء الكوارث ، يجب على منظمات الإغاثة ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، بما في ذلك منع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومقاضاته . وبالتالي ، ينبغي أن تستند الاستجابة للأخطار المناخية الكارثية ، مثل الحد من مخاطر الكوارث ، وأنظمة الإنذار المبكر ، والإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار بعد الكوارث ، إلى تحليل جنساني ، وينبغي أن تستند إلى مساهمات كل من النساء والرجال حتى تكون فعالة.

المكاسب والتغرات والتحديات

في معالجة النوع الاجتماعي في سياسة تغير المناخ

في المدن ، يمكن ملاحظة البعد الجنساني لتأثيرات تغير المناخ بوضوح . على سبيل المثال ، هناك تحيز جنساني في الوفيات أثناء الكوارث ، لأن بعض الفئات الاجتماعية - معظمهم من النساء - لا يتم الوصول إليهم من خلال معلومات الإنذار المبكر ، ولا يمكنهم الهروب بسبب مسؤوليتهم عن رعاية الأسرة وتقييد الحركة ، والملاجئ ليست كافية لاستيعابهم . من ناحية أخرى ، يمكن أن يكون للفوائد المشتركة لسياسات المناخ تأثيراً إيجابياً فورياً على المستوى المحلي أيضاً ، عندما تتضمن سياسات تعزيز المرونة تحسين البنية التحتية والخدمات ، وعندما تؤدي تدابير كفاءة الطاقة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى الحد من تلوث الهواء وتوفير التكاليف للقطاعين العام والخاص . وقد تم إثبات هذه الفوائد المشتركة من قبل عدداً من المؤلفين ، في المقام الأول للبلدان المتقدمة . ومع ذلك ، لن يتم استحقاق هذه الفوائد تلقائياً ؛ لن تصبح سارية المفعول إلا إذا كان التخفيف والتكيف موجهين نحو التنمية المستدامة مع التركيز القوي على الجوانب الاجتماعية والمشاركة ، بما في ذلك البعد الجنساني .

التغرات والتحديات

على الرغم من أن المئات من المدن منخرطة بالفعل في سياسة المناخ ، وتعمل معاً في شبكات المدن الدولية مثل تحالف المناخ للمدن الأوروبية ، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ، ومجموعة 40 وفي مختلف الشبكات الوطنية ، لا يوجد لدى الغالبية العظمى من المدن سياسة مناخية شاملة ناهيك عن الاستجابة الحساسة للنوع الاجتماعي لتغير المناخ . بدأت سياسة المناخ الحضري في البلدان المتقدمة مع التركيز القوي على إجراءات التخفيف ، في حين أن مشاركة المدن في البلدان النامية في تغير المناخ ما تزال نادرة . وتشمل أسباب ذلك **الافتقار إلى الوعي بالمشكلة** ولا سيما دور المدن كجزء من الحل ، والافتقار إلى الاعتبارات طويلة الأجل والقيود المؤسسية والمالية .

أما بالنسبة للمدن التي تعمل بالفعل على قضايا المناخ ، فإن البعد الجنساني غائب فعلياً عن خططها وسياساتها وبرامجها . على الرغم من وجود مناهج للنظر في القضايا الجنسانية من بين الاهتمامات الاجتماعية الأخرى في أنشطة المدن المتعلقة بالبيئة والاستدامة ، على سبيل المثال في عمليات الأجنحة المحلية للقرن 21 أو في تخطيط النقل ، لم يتم نقل هذه الجهود ودمجها في سياسة المناخ المحلية ككل . والأسباب الرئيسية لذلك هي **نقص تمثيل المرأة في صنع القرار** ، و**نقص الوعي بقضايا النوع الاجتماعي** ، و**نقص البيانات والمعرفة والمهارات بشأن منهجيات معالجة النوع الاجتماعي** . غالباً ما يخفي الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب الجنس حول القضايا ذات الصلة بتغير المناخ الفروق بين الجنسين . ولا توفر حتى قاعدة بيانات الكوارث الدولية 27 (EM-DAT) أرقاماً مصنفة حسب الجنس عن الأشخاص الذين قتلوا أو تضرروا من الكوارث ، على الرغم من أن الخبراء ، على سبيل المثال من الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (ISDR) يدركون جيداً أهمية النوع الاجتماعي .

بدأت سياسة المناخ بشكل عام ، بما يتجاوز المستوى الحضري أيضاً ، في التعرف على البعد الجنساني ، ولكنها اقتصررت في الغالب على التأثيرات والضعف ، ودون تحديد الاستجابات المناسبة . تشير الأمثلة القليلة حول الاستجابات الحساسة للنوع الاجتماعي لتغير المناخ بشكل رئيسي إلى السياقات الريفية ، مثل التكيف في الزراعة . ومع ذلك ، فهذه لا تنطبق بشكل مباشر على المدن ، بسبب اختلاف طبيعة المشاكل والاختلافات الكبيرة في الحجم . في القرية ، يمكن حتى لمبادرة خاصة صغيرة ، على أساس الأموال الصغيرة واستخدام الموارد الطبيعية المحلية ، أن تحدث فرقاً كبيراً ، على سبيل المثال حفر بئر ماء لمساعدة القرويين على مواجهة الجفاف الناجم عن تغير المناخ . على النقيض من ذلك ، تتطلب المناطق الحضرية استثمارات أكبر بكثير ، وبنى تحتية وخدمات أكثر تعقيداً ، ولا سيما الإعدادات المؤسسية القادرة على التعامل معها وضمان الوصول العادل .

بالنسبة للمناطق الحضرية ، لا يوجد أي بحث يثير قضايا النوع الاجتماعي فيما يتعلق بتغير المناخ . النتائج الحالية حول الفقر وتغير المناخ لا تتعلق مباشرة بالجنس . على الرغم من أن غالبية الفقراء من النساء ، فإن المعادلة "النساء = الفقراء" ليست صحيحة ، حيث أن الوضع أكثر تعقيداً . الرجال والنساء ليسوا مجموعات متجانسة ، والأبعاد الأخرى للتنوع - مثل الدخل والطبقة والعرق والعمر وما إلى ذلك - متشابكة مع الجنس .

للتخفيف على مستوى المدينة ، هناك نقص في الوعي بقضايا النوع الاجتماعي . من أجل فهم الأبعاد الجنسانية للتخفيف ، من الضروري النظر عن كثب في مختلف القطاعات التي تحتاج إلى معالجة من خلال سياسة المناخ ، مثل الطاقة والنقل والاستهلاك . بالإضافة إلى البعد الجنساني لتغير المناخ في المدن ، هناك على الأقل تحديان رئيسيان آخران . كلاهما مرتبط بالقصور الذاتي ، أولاً بالمواد ، ثانياً بالشروط المؤسسية المسبقة :

• **البيئات المبنية لديها خمول متأصل.** إنها تعكس النظم الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ بنائها ، لكنها تبقى لفترة طويلة ، حتى بعد أن تتغير هذه الأنظمة أو تحتاج إلى تغيير . هذا وثيق الصلة بقضايا النوع الاجتماعي والمناخ : تشمل خصائص الهياكل الحضرية والبنية التحتية التي يهيمن عليها الذكور والتي تعتمد على الوقود الأحفوري فصل المساكن عن مكان العمل ، ووسائل النقل العام الموجهة نحو احتياجات الركاب ، بدلاً من الرحلات المعقدة والمتعددة للنساء الذين يجمعون بين عمل الرعاية والعمل المستخدم .

• **كلاهما ، تغير المناخ والمساواة بين الجنسين ، هما قضيتان متشابكتان وتتطلبان تعميماً .** أما فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي ، فإن الإدماج أداة مقبولة وواسعة الانتشار لتطوير سياسات حساسة للنوع الاجتماعي . بالنسبة لسياسة تغير المناخ ، لا سيما عندما يتم معالجة كل من التخفيف والتكيف ، فعلياً كل جانب من جوانب المناطق الحضرية .

تتأثر سياسات: التخطيط الحضري ، والإسكان ، والطاقة ، والبنية التحتية ، وإدارة المياه ، وإدارة النفايات ، وما إلى ذلك . لذلك ، هناك حاجة إلى التعميم لإدماج الاعتبارات المناخية في جميع سياسات القطاع ذات الصلة والإجراءات الإدارية . تشكل هذه المهمة المستمرة تحدياً كبيراً للهيئات والمؤسسات العامة القائمة . وعلى وجه الخصوص ، فإن "التعميم الشامل" لتغير المناخ ، مع دمج الجوانب الجنسانية في نفس الوقت في جميع المراحل ، هو بالتأكيد عملية صعبة تتطلب تغييرات وعمليات تعلم في الإدارة الحضرية . علاوة على ذلك ، فإن تحويل المدن الحالية إلى مجتمعات منخفضة الكربون وقادرة على الصمود وعادلة بين الجنسين مهمة طويلة الأجل ، وتتطلب آفاق تخطيط أطول امداء مما هو متوقع عادة في السياسة .

أخيراً ، تحدث السياسات الحضرية في أوضاع متعددة المستويات ، وغالباً ما تفتقر المدن إلى كفاءات لتكون قادرة على مواجهة التحديات المحلية المتعلقة بتغير المناخ وعدم المساواة والفقر ، أو بترتيبات غامضة لتقسيم العمل بين المستويات المختلفة . يمكن أن يؤدي الافتقار إلى التماسك بين مستويات السياسة الرأسمالية والتنسيق الأفقي إلى إعاقة جهود الحكومات المحلية بشكل كبير ، على سبيل المثال في التخطيط المكاني والحد من مخاطر الكوارث . علاوة على ذلك ، في بعض الحالات ، يكون العمل على المستوى الحضري مقيداً بالسياسات السلبية ، شروط الإطار القانوني والمالي ، على سبيل المثال عدم وجود أحكام قانونية لحقوق المرأة أو الإعانات الضارة للوقود الأحفوري .

المعايير والقواعد ذات الصلة

إن النظر في حقوق المرأة والقضايا الجنسانية في أية سياسة أمرًا مطلوبًا ومدعوماً بعدد من الوثائق والقرارات والالتزامات القانونية . تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية أهدافاً مختلفة للحد من الفقر ذات صلة وثيقة بالمرأة ، وهناك هدف واحد يتناول بشكل صريح المرأة والنوع الاجتماعي : تعزيز المساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة . خلال السنوات الماضية ، تم الإدلاء ببعض البيانات الأكثر تحديداً حول النوع الاجتماعي المتعلقة بقضايا تغير المناخ :

تلتزم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، "اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (1979) ، الحكومات ، في نهج واسع للغاية ، بإنهاء جميع أنواع التمييز . اعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، في دورتها الرابعة والأربعين في عام 2009 ، بياناً بشأن نوع الجنس وتغير المناخ ، أعربت فيه عن ما يلي :

"قلق بشأن عدم وجود منظور جنساني في اتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC) والسياسات والمبادرات العالمية والوطنية الأخرى بشأن تغير المناخ .

وذكر أن:

"المساواة بين الجنسين ضرورية لنجاح البدء والتنفيذ والرصد والتقييم لسياسات تغير المناخ ." ويطلب بما يلي:

يجب على جميع أصحاب المصلحة التأكد من أن تدابير الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ تستجيب لنوع الجنس ، ومراعية لنظم المعرفة الأصلية وتحترم حقوق الإنسان . **يجب ضمان حق المرأة في المشاركة على جميع مستويات صنع القرار في سياسات وبرامج تغير المناخ .**"

قدم منهاج عمل بكين (1995) تعميم مراعاة المنظور الجنساني كاستراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين بهدف ضمان المساواة في الحقوق والفرص . من بين " الإجراءات والمبادرات للتغلب على العقبات وتحقيق التنفيذ الكامل والسريع لمنهاج عمل بكين " ، التي تم تبنيها في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تم تبني العديد من الإجراءات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمناخ . سياسة التغير المناخي وتغير المناخ ، ولا سيما الحاجة إلى الاعتراف بمعرفة النساء وأولوياتهن وإدماجهن في حفظ وإدارة الموارد البيئية لضمان استدامتها . وعلاوة على ذلك ، تم التأكيد على الحاجة إلى البرامج والبنى التحتية التي تراعي الفوارق بين الجنسين للاستجابة بفعالية لحالات الكوارث والطوارئ ، ووجهت دعوة لمنظور جنساني في السياسات والآليات البيئية . في هذه الجلسة ، قامت اللجنة المخصصة الجامعة معلنة :

"أدت الزيادة في الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية إلى زيادة الوعي بأوجه القصور في الأساليب القائمة وأساليب التدخل في الاستجابة لحالات الطوارئ هذه ، **حيث تتحمل النساء ، في كثير من الأحيان ، مسؤولية تلبية الاحتياجات الفورية . الاحتياجات اليومية لأسرهم .** وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة الوعي بضرورة إدراج منظور جنساني كلما تم وضع وتنفيذ استراتيجيات للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والتعافي منها ."

اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عددا من الاستنتاجات والقرارات التي تلتزم جميع هيئات الأمم المتحدة بتطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها ، وأخرها اعتمد في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2006 (قرار المجلس 36/2006).

• اهتمت لجنة وضع المرأة ، في دورتها السادسة والأربعين في عام 2002 ، بجملة أمور من بينها إدارة البيئة والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية . تشمل الاستنتاجات المتفق عليها عددا من الأحكام المتعلقة بإشراك المرأة ومشاركتها في الإدارة البيئية والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة والتعافي ، والحاجة إلى قوانين وسياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين ، ووصول المرأة على قدم المساواة إلى المعلومات المتعلقة بالحد من الكوارث ، بما في ذلك النوع - أنظمة الإنذار المبكر الحساسة . فيما يتعلق بتغير المناخ على وجه الخصوص ، تدعو المفوضية إلى العمل من أجل :

• **تعميم المنظور الجنساني في البحوث الجارية** ، من بين أمور أخرى ، **القطاع الأكاديمي** بشأن تأثير تغير المناخ ، والأخطار الطبيعية ، والكوارث وما يتصل بذلك من ضعف بيئي ، بما في ذلك أسبابها الجذرية ، وتشجيع تطبيق نتائج ذلك . البحث في السياسات والبرامج ؛

- تتضمن وثائق الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية ذات الصلة بتغيير المناخ والتي تذكر القضايا الجنسانية ، من بين أمور أخرى :
- إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل ، النتيجة الرئيسية لمؤتمر الموئل الثاني لعام 1996 ، عبارة عن خطة عمل بشأن المستوطنات البشرية المستدامة تتضمن المساواة بين الجنسين كواحد من الالتزامات السبعة) .
- الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة ، يعيد التأكيد على إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل . تلزم فقرته 44 الدول الأعضاء "بصياغة وتعزيز السياسات والممارسات لتعزيزها .
- **المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في تخطيط المستوطنات البشرية وصنع القرار**
- قرارات مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة GC 19/16 بشأن أدوار المرأة وحقوقها في تنمية المستوطنات البشرية ؛ 7/20 بشأن المساواة بين الجنسين في تنمية المستوطنات البشرية ، 9/21 بشأن حقوق المرأة في الأرض والممتلكات والحصول على التمويل . وعلاوة على ذلك ، فإن خطة عمل موئل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين تعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ التخطيط المتوسط الأجل لموئل الأمم المتحدة . علاوة على ذلك ، يشير القرار المتعلق بالمدن وتغيير المناخ الصادر عن الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة إلى النساء من بين الفئات الأكثر ضعفا .
- تشير استراتيجية تغيير المناخ لموئل الأمم المتحدة 2010 - 2013 إلى قابلية تأثر المرأة بشكل خاص بتأثيرات المناخ ، ودورها في القضاء على الأحياء الفقيرة ، والعمل مع المنظمات الشعبية وتحسين إدارة المدن . علاوة على ذلك ، تم ذكر نوع الجنس في سياق التخطيط الحضري وأنشطة الأراضي والإسكان المناصرة للفقراء من حيث الإسكان وإدارة الأراضي والممتلكات التي تراعي الفوارق بين الجنسين . في الفصل الخاص بعمل موئل الأمم المتحدة المتعلق بالمدن في ظل تغيير المناخ ، تم تخصيص قسما واحدا لنوع الجنس . وهو يسلط الضوء على النساء كعناصر فاعلة هامة في استراتيجيات التكيف والتخفيف ، وإدارة الموارد الطبيعية ، وحل النزاعات وبناء السلام على جميع المستويات . ويدعو إلى وضع مؤشرات جنسانية لتقييم آثار تغيير المناخ من أجل تشكيل الاستجابة وفقاً لذلك ؛ ولدعم قدرة الاستجابة للفئات الضعيفة من خلال تعزيز أصولها الاجتماعية والطبيعية والمادية والبشرية والمالية . تدعو الفقرة الخاصة بالتمويل في هذا القسم إلى تمويل الإسكان الميسور التكلفة والبنية التحتية ؛ ومع ذلك ، دون الإشارة إلى طرق كيفية ضمان الإنفاق العادل من حيث الجنس .